

ورقة عمل خاصة بالحلول لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان

كانون الأول 2014

ملخص تنفيذي



تعتبر منظمة "ألف" أنه من الضروري الأخذ بالدروس المستخلصة من الممارسات السابقة للدول عند التعامل مع حالات اللجوء الجماعي، من أجل إعادة التفكير بالحلول الممكنة لأزمة اللاجئين في لبنان من منظور جديد. فضلاً عن ذلك، فإن التطبيق المحدود لقانون اللاجئين الدولي يحتم اللجوء إلى صكوك دولية أخرى، وتحديداً القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر أكثر صلة بحالة لبنان. والأهم من ذلك، لا يمكن للوضع الحالي أن يستمرّ وإلا فإنه سيشكل خطراً على التماسك الاجتماعي في البلد وقد يؤدي إلى خلق بيئة حاضنة للتطرف. وعليه، من الأهمية القصوى أن نشدد على أنه لا يمكن للبنان التذرع بحالة "التدفق الجماعي" للاجئين لخرق مبدأ "عدم الإعادة القسرية" والموجبات الأساسية التي ينصّ عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولكن وبنفس درجة الأهمية، تقع على عاتق الأسرة الدولية مسؤولية مساعدة السلطات اللبنانية والمجتمعات المضيفة على التعامل مع الأزمة. ويجب أن تأخذ هذه المساعدة بعين الاعتبار اعتماد حلول خارج الإطار المعهود، مثل الإخلاء المؤقت أو إعادة التوطين، استناداً على تجارب سابقة من أزمات اللجوء الجماعي. وللارتقاء إلى مستوى هذه المسؤوليات، على المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اللبنانيين أن تكثف الجهود وأعمال المناصرة والمدافعة من أجل ضمان الوصول إلى حلول مستدامة للأزمة.

تقدم ورقة العمل الخاصة بالسياسات هذه، مراجعة للأطر القانونية وأطر السياسات ذات الصلة بحماية اللاجئين عن طريق وضع نهج قائم على احترام المبادئ والحقوق للخروج بحلول لأزمة اللاجئين السوريين. كما تقدم تحليلاً لبعض التجارب السابقة في اللجوء الجماعي، بما في ذلك مفهوم الحماية المؤقتة، من أجل التأثير في العناصر الرئيسية للسياسة الوطنية التي تناشد بها منظمة "ألف"، وذلك بدعم من الأسرة الدولية.

تشكل الإحصاءات حول حالة اللاجئين السوريين في لبنان صورة صاعقة عن الوضع فهي تبين الحجم الفعلي للأزمة. يضمّ لبنان أعلى نسبة للاجئين وهو مصنّف في المرتبة الأولى من حيث إجمالي تعداد اللاجئين السوريين فيه. وفي 11 نوفمبر 2014، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR 1,128,125 لاجئاً، أي ما يفوق ربع سكان لبنان. وقد أقرت الأسرة الدولية ووكالات الأمم المتحدة بالأثر الهائل والمتشعب لهذه الأزمة على لبنان كبلد، مثنياً على تضامن اللبنانيين وصمودهم.

وبناءً على هذا، تظهر حاجة ماسة إلى تصميم حلول مبنية على احترام الحقوق، من أجل معالجة المشاكل العديدة التي يواجهها اللاجئون السوريون في لبنان، كما أن على هذه الحلول أن تأخذ بالاعتبار خصوصية التحديات الناتجة عن هذه الأزمة الإنسانية الحادة في لبنان. ونظراً لهذا الواقع واستناداً إلى العمل السابق والمستمر لمنظمة "ألف- تحرك من أجل حقوق الإنسان" والرامي إلى توثيق معاناة اللاجئين السوريين في لبنان، تركّز ورقة العمل الراهنة على الحلول الممكنة وتقدم إطاراً لأصحاب الشأن المعنيين، وتحديداً السلطات اللبنانية، للعمل على تنفيذ هذه الحلول. هذا العمل ضروري للغاية ولا سيما مع غياب أي مؤشرات على نهاية الحرب في سوريا في الأفق المنظور. وزيادة على ذلك، فإن غياب التقدم على صعيد الحلول البديلة يزيد من خطر اتخاذ السلطات اللبنانية قرارات تضرّ بحقوق اللاجئين وتقوض جهود حمايتهم. وحتى الآن، يعتبر البعض أن المحادثات حول حلّ ممكن لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان مصيرها الفشل بسبب تعدد العوامل وتعقيدها.

إلى السلطات اللبنانية:

توصيات على المدى القصير

- الالتزام الغير المشروط بمبدأ "عدم الاعادة القسرية" و تحسين واقع اللاجئين السوريين في لبنان
- اعادة النظر بالقرار الرامي الى رفض إعطاء صفة اللاجئ بشكل منهجي إلى السوريين الجدد الداخلين إلى لبنان من المناطق المتاخمة بناء على المعايير الدولية وضمان القيام بتقييم لتحديد ما إذا كانت بدائل كالإنتقال الداخلي متاحة بما يتناسب مع الضمانات والشروط التي وضعتها المفوضية العليا للاجئين والفقہ القانوني الدولي؛
- الاستمرار في إتاحة إمكانية دخول اللاجئين السوريين على أساس مراجعة أكثر دقة وتحديدًا لوضعهم انما تماشياً مع معايير القانون الدولي للاجئين، لا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية، ومع قانون حقوق الإنسان؛
- ضمان مراجعة وضع اللاجئين الموجودين في لبنان بما يتماشى مع المعايير الدولية وذلك على أساس دراسة كل حالة على حدة، والأخذ بالإعتبار وجود الحلول الدائمة مثل الرحلات الداخلية أو بدائل إعادة التوطين والعودة الطوعية إلى الوطن؛
- إلغاء السياسات الحالية غير المنهجية التي اعتمدها الأجهزة الأمنية اللبنانية والتي ترقى إلى المعاملة على أساس التمييز والتعسفية لطالبي اللجوء واللاجئين؛
- البدء بالخطوات اللازمة لصياغة سياسة وطنية تكون بمثابة إطار شامل لتنظيم شروط القبول وتحديد "صفة اللاجئ" والاستقبال، بالتنسيق مع الجهات الرئيسية الفاعلة في هذا الشأن، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، مع مراعاة المناقشات الجارية مع المفوضية بشأن اعتماد مذكرة تفاهم؛
- ضمان آلية تشاركية للسماح للاجئين بالمشاركة في تصميم وتنفيذ تلك السياسات؛
- القيام بتدريب موظفي البلديات المحلية وكذلك عناصر الأمن العام عند المعايير الحدودية على قانون حقوق الإنسان واللاجئين عبر شراكة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لضمان احترام المعايير الدولية في طريقة التعامل مع طالبي اللجوء واللاجئين من سوريا؛
- النظر في إعطاء دور أكبر للبلديات في تحديد "صفة اللاجئين" بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية ويشمل هذا الدور تدريب محدد لمسؤولين محليين في نفس السياق؛
- إضفاء الطابع الرسمي على مفهوم "الحماية المؤقتة" في لبنان، بما في ذلك ضمن السياسة الوطنية، مع مراعاة احترام القانون الدولي.

توصيات على المدى الطويل

- النظر في إنشاء مخيمات للاجئين صغيرة الحجم بالشراكة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي وفقاً للمعايير الدولية. تسمح هذه المخيمات بتأمين خدمة أفضل في أعمال الإغاثة كما توفر إمكانية أفضل لضمان الأمن عبر رصد ومنع المجموعات المسلحة من الإحتماء باللاجئين.

إلى مفوضية العليا لشؤون اللاجئين

- مواصلة وتسريع الجهود لمراجعة وضع و صفة اللاجئين السوريين الموجودين حالياً وفقاً للممارسات ومعايير المفوضية، بالتنسيق مع السلطات اللبنانية؛

إلى المجتمع الدولي

- بناءً على الاعتراف الدولي بحجم تأثير أزمة اللاجئين السوريين في لبنان وبناء على مسؤولية المجتمع الدولي، من الضروري توفير موارد كافية للبنان من أجل تلبية احتياجات اللاجئين السوريين، بما في ذلك منح المعونة الإنمائية ودعم البنى التحتية اللبنانية المتأثرة بالتدفق وبالتالي معالجة الفلق المتزايد بين السكان المحليين؛
- تكثيف الجهود لزيادة أعداد اللاجئين السوريين الذين سيستفيدون من إعادة التوطين في دول أخرى، أو اللجوء الإنساني، أو أشكال أخرى من الإيواء، ولا سيما من خلال تفعيل الحماية المؤقتة بما فيها الحماية المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي، و أن ينظر في حماية بعض اللاجئين مؤقتاً في دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استناداً إلى مبدأ الحماية المؤقتة

تقديم مزيد من الدعم لأنشطة الاعتماد على الذات للاجئين السوريين و هذا من أجل الحد من لإتكال على المساعدات و الاعانات.

ALEF - act for human rights

Hazmieh, Lebanon
Tel: +961 5 458854
Fax: +961 5 952898
Website: www.alefliban.org
Email: alef@alefliban.org

For more information kindly contact
George Ghali
Monitoring & Advocacy Program
Tel: +961 5 458854
Mobile: +961 3 885003
Email: george.ghali@alefliban.org

